

اعلاميو بابك... كيف يمارسون (سلطتهم)؟

ليس بالتشهير وحده يعالج الفساد الاداري!

البطاقة التموينية والذهب الأسود!

تحت الضوء

عاصم القيسي

منذ أربعة أشهر ومفردات البطاقة التموينية، تصل الى المواطن عن طريق "التنقيط" وهو نظام ارواني استعارته وزارة التجارة من وزارة الزراعة. وهو نوع من اكتساب الخبرات الممودة (وسياسة التنقيط هذه لا تشمل جميع مفردات البطاقة فبعضها يقع في خانة لعبة (الغميضة) فقد تناوبت علينا التجارة هذه الأشهر الأربعة في لعبتها مع المواطن، فمرة حصة بلا سكر ووز، وأخرى بلا زيت وثالثة من دونها جميعا ورابعة تكتفي البطاقة المسكينة بالطحين، ونخشى ان يكون الاعتقاد السائد لدى السادة المسؤولين بان المواطن قد استغنى عن مفردات البطاقة بعد ان تحسّن وضعه الاقتصادي بدرجة امتياز !! واستكمالا لكرامات وزارة التجارة فقد أضيفت الى حصة شهر نيسان مادة برادة الحديد، وهي مادة غذائية ممتازة وذات سعرات حرارية عالية. ويعرف اصحاب الشأن مدى أهميتها في معالجة امراض فقر الدم الذي يعاني منه اغلب المواطنين وكم كان رافعا لو ان برادة الحديد هذه وزعت منذ البداية لانطبقت علينا مقولة "العقل السليم في الجسم السليم".

ولأننا شعب صبور بشكل خرافي، كما يقول احد الصحفيين الفرنسيين في احد لقاءاته مع بعض المسؤولين العراقيين، ولأننا شعب نصدق ما يقال لنا لكثرة تعاملنا بالامل والمستقبل، ولأننا شعب لا نعرف ان تكذب اولي الامر منا، فاننا بكل روح رياضية، وشعور عالٍ بالمواطنة الصالحة، قبلنا تبريرات السيد وزير التجارة، بان وضع البطاقة التموينية بهذا الشكل هو نتيجة العمليات الإرهابية وسرقة شاحنات الوزارة، و... و... الخ، وهذا امر صحيح. فالأرهاب الذي لا يستثنى الانسان العراقي دماً ولحماً وشحماً، فانه بلا شك لن يترك هذا الانسان كي يتعافى ببطاقته التموينية العتيده.

ولكن لكثرة استهلاك هذه التبريرات على المستوى المحلي، ولأحاساس السادة المسؤولين، بان هذه التبريرات اصبحت عرضة للتندر أكثر منها للتصديق، تفتحت أذهانهم عن لعبة جديدة اسمها "رمي الكرات" وهكذا طلع علينا السيد وزير التجارة في برنامج "خلي نسولف" بتصريح، قال فيه: ان وزارة المالية لا توفر التخصصات المالية اللازمة او الكافية لاستيراد جميع مفردات البطاقة، وهكذا بقدره قادر اختص الإرهابيون، من طريق شاحنات وزارة التجارة وصارت تأتي من الجنوب الى بغداد فارغة، ما دام لا احد يدفع اثمان غذاء الشعب العراقي وفي الحقيقة أحسنا بثقل مثل هذا التصريح على ظهورنا لانه يقود الى انتاج لا يس فيه، هو ان هذا الشعب سيتحمل كل اوزار الخلافات بين الوزارات. فقد لا نجد ذات يوم شرطياً واحداً في الشارع نتيجة (زعل) وزير الداخلية مع وزير العدل!! وهكذا دوليك كما يقال.

واذا افترضنا، باننا كمواطنين على مستوى عالٍ من التضامن مع الوضع الجديد، واثبتنا ذلك في الانتخابات فاننا نخشى ان تقول وزارة المالية ان خزينتها فارغة وانها تشتغل بالوجود، وترحل الموضوع الى مجلس الوزراء الذي سيقول بدوره- حسب اعتقادنا- بان الامر يعود الى تأخير دفعات الدول المانحة- بارك الله فيهم- ثم تقول الأخيرة، اذهبوا الى وزارة النفط فلديكم ذهب العالم! وأخيراً يعيدنا السيد وزير النفط الى الإرهابيين مرة أخرى لأنهم يضجرون أنابيب النفط باستمرار، وبالتالي تنقطع عنا واردات هذا الذهب الأسود. واذا ما كانت هذه الحلقة المفرغة هي الحقيقة او الافتراض. تبقى الحقيقة الأكثر سطوعاً ونصوعاً، هي ان المواطن العراقي يطرق باب وكيل الحصة التموينية، اكثر من مرة في الشهر الواحد ليعود بحمله الثقيل من غرامات (الناياد والصابون) فالتنظافة من الاليمان كما يقول الحديث الشريف وكما تريد وزارة التجارة ان تقنعنا به !

علي المالكى

اعلام محافظة بابل اكد ضرورة تحصين الصحفي عن طريق الدورات والتثقيف كما نيه إلى ضرورة الامانة الصحفية في نقل الحقيقة ويعتقد حيدر ان الاعلام الحر المسؤول وسيلة فعالة في مكافحة الفساد الاداري، ويؤكد المهمة للصحافة الحرة في التصدي للفساد، يقول "ان الفساد الاداري يتكاثر للأسف وعلى الاعلاميين في دوائر الدولة ان يمارسوا الرقابة على الدوائر التي يعملون فيها".

الخوف من الآخر

اما السيد رياض الغريب مراسل جريدة الصباح الجديد فقد عبر عن وجهة نظره بالقول (بعد سنتين من التغيير شهد الاعلام في محافظة بابل تطوراً ملحوظاً واستطاع الاعلامي ان يمارس دوره الحقيقي في نشر مبادئ حقيقية لرسالة الاعلام المتمثلة في نقل الحقيقة من دون تشويه ومن دون رقابة من سلطة ما في المحافظة.

ويضيف "وعلى الرغم من هذا نجد ان الاعلامي ما زال متردداً - بعض الشيء في طرح الكثير من الحقائق خوفاً من "الآخر" ذلك الآخر الذي ما زال يفكر بعقلية المؤسسات السابقة تلك المؤسسة التي دجنت الكثير من العقول واصبحت من الاستحالة ان تتغير، لذلك ثمة صراع خفي بين الحقيقة وعقلية الآخر المتخلفة. اما فيما يخص عملي فانا امارس عملي في دائرتي وهي اذاعة بابل بكل حرية من دون ان اشعر بان هناك سلطة ما تحاول ان تحرف ما احزره من اخبار او تقارير وهذا مكسب كبير حين تجد مسؤولك متفهماً لما تقوم به.

وياعتقادي بان اهم ما في الاعلام هو ان يقترب الاعلامي من رغبة وروية المتلقي للحقائق التي تطرح وبهذا تستطيع ان تزعم الثقة في ذلك المتلقي في العمل بجريدة (المدى) التي كشفت تفاصيل برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، واشد على يد السيد فخرى كريم رئيس التحرير.

هل يملك الصحفيون رؤية واضحة عن الدور الوظيفي الذي يمكن ان يؤدونه لمعالجة الفساد الاداري المستشري؟ لا شك في ان الكثيرين من الصحفيين يدركون مسؤوليتهم في تطهير دوائر الدولة من ظاهرة الفساد الاداري،



* النزاهة المسؤولة ، الامانة ادوات الصحفي الحر

* لادولة عصرية بدون صحافة حرة

* مفهوم الفساد الاداري بحاجة إلى إعادة تعريف

المثال التعاقد مع شركات الادوية الفرنسية التي زودت العراق بادوية لا تمت إلى فرنسا بصلة وغير مصنعة في فرنسا لا يدخل تحت باب المساءلة، لأنه مدير بصيغ قانونية في حين ان موظف استعلامات احدى الدوائر متهم بالفساد الاداري وذلك لتحبيذه وجهة نظر عشائرية على سبيل المثال في التعامل مع زوار دائرة معينة.

ويعتقد ان الفساد الاداري هو احد اشكال الفساد بوساطة الاليات التي يوفرها لنا المفهوم القديم للفساد فاننا نصبح امام مشكلة حقيقية، اذ ستتحول عمليات غسل الاموال واستغلال المنصب، وما يسمى ببيع التواقيع العمليات لا تدخل في الفساد الاداري بسبيل ان واضعي القوانين لا يهتمون بالمشاكل الاجتماعية التي يخلقها الفساد الاداري.

ويضيف: وعليه فان عملية تحديد مفهوم الفساد الاداري سيكون واحداً من الوسائل الضرورية لتحجيم الفساد. انا بحاجة إلى تسويق المفهوم العلمي للفساد الاداري والقانوني لا المفهوم الاجتماعي له.

عندما نحاول ان نلخص ما انني ارى اننا قد وقعنا في فساد من نوع آخر وهو فساد تعريف المفهوم (مفهوم الفساد الاداري) اذ اصبحنا امام مخالطة الوقوع في تزييف طبيعة الفساد واشكال ظهوره على اية حال. ان العقلية العراقية ما زالت تراهن على التعريف التقليدي للفساد الاداري والمالي والذي يقع في قفص مفهوم الرشوة والتزوير.

خطوط ضعيفة واقبال شديد وزبائن معظمهم من الشباب

مشكلات الانترنت في العمارة

ميسان- محمد الحمراي

بين حين وآخر تظهر صور لفتيات عازيات على شاشة الكومبيوتر. اما هو فكان يبتسم ويقبول (هسي من الكومبيوتر!!)... شاب آخر كنت اراقبه كان يتصفح في موقع اسلامي وعندما لا يشاهد احدا يراقبه ينتقل الى موقع اباحي ثم يعود بعد ان يمضي لحظات في هذا الموقع. هؤلاء الشباب الذين يحتلون مراكز الانترنت يمثلون عائقاً امام بعض الاشخاص الذين يحملون هموماً للحصول على المعرفة من خلال الانترنت او الذين يطمحون الى اىصال رسالة الى شخص خارج البلد وهم في شوق اليه كيف ينظر هؤلاء الاشخاص الى واقع الانترنت في العمارة؟

(عبدة الماسنجر)

احمد علاء طالب جامعي قال: دائماً اجد مراكز الانترنت غاصة بالمراهقين الذين يعدون هذه المراكز اماكن للهو ولا يعطون الحرية لغيرهم من الابداء واساتذة الجامعات الذين يبقون في انتظار متى ينتهون من عبثهم.. وواضاف: انا اتي من اجل الحصول على مادة علمية تفيدني في بحثي، وكذلك ابعت بعض الرسائل الى اخي المقيم في هولندا ولكنني بصدق انزعج

من عبدة الماسنجر الذين يغادرون الحاسبات بعد مشقة تاركين خلفهم على جانبي الاجهزة فضائياتهم وكذلك اعطاء الاولوية للعاملين في الصحافة.



قلت له ولكن هذا الموضوع مكلف مادياً..! فقال: (انا لا اهتم للنقود واهم ما افكر به هو المتعة).. خلال اللحظات التي كنت اتحدث بها مع امجد كانت

الاحاديث والرسائل وواضاف: في مدينة العمارة من الصعب ان تتعرف على صديقة، وهذا ما يجعلني اطمح الى بناء صداقات من خلال الانترنت

ولكن ما علاقة السياسة بالانترنت؟ هذا ما لم افهمه في حينها. وبعد فترة افتتحت ثلاثة مكاتب للانترنت وكل مكتب يحتوي على خمسة اجهزة او ستة، وهو رقم صغير امام كثرة الرواد. بعض الاشخاص يحتكر الاجهزة لساعات طوال لانه يعتبر الانترنت مكاناً للتسلية فيجلب معه السجائر واكياس الكرزات وعلب المرطبات، ويحتل الحاسبة خمس ساعات او اكثر التفتت باحد هؤلاء الشباب واسمه (امجد) وقلت له كيف تقضي الوقت في الانترنت؟ فقال: استخدم (الماسنجر) ولدي صدقات في مواقع متعددة، وتعرفت على فتيات بهذه الطريقة.. ونحن نتبادل

لم

يستقبل اهالي العمارة الانترنت بطريقة احتفائية فلقد تمت سرقة وحرقت اول مركز انترنت افتتح في شارع بغداد الشهير، ثم تركت المدينة أكثر من ستة اشهر بلا انترنت؛ حين سألت صاحب الانترنت المحترق وهو رجل دين عائد للتو من ايران قال انها مجرد تصفية حسابات سياسية!

ووو